

IFRS 7 الإفصاح عن الأدوات المالية

نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار على:

-جميع الأدوات المالية المثبتة وغير المثبتة.

-العقود لشراء أو بيع بند غير مالي.

يستثنى من هذا المعيار:

-الحصص في المنشآت التابعة أو المنشآت

الزميلة أو المشروعات المشتركة.

-حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منفعة الموظف.

-عقود التأمين (يطبق هذا المعيار على المشتقات المتضمنة في عقود التأمين).

-أدوات مالية، وعقود والتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس السهم.

-الأدوات التي يتطلب تصنيفها على أنها أدوات حقوق ملكية

في قائمة المركز المالي يجب على المنشأة الإفصاح عن:

■ المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم أهمية الأدوات المالية لمركزها المالي.

■ المبالغ الدفترية في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:

1. للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

2. للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.

3. للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

■ ما إذا كانت قد أعادت تصنيف أي أصول مالية خلال فترة التقرير أو الفترات السابقة وتفاصيل أي إعادة تصنيف.

■ معلومات المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية لتمكين المستخدم من تقييم الأثر أو الأثر

المحتمل لترتيبات المقاصة على المركز المالي.

■ المبلغ الدفترية للأصول المالية التي قامت برهنها على أنها ضمان رهني للالتزامات أو التزامات

محتملة ويتم الإفصاح عن الشروط والأحكام المتعلقة برهنها.

■ عندما تحفظ المنشأة بضمان رهني ويحق لها بيعه فيجب الإفصاح عن قيمته العادلة والشروط والأحكام المرتبطة فيه.

■ مخصص الخسائر الائتمانية ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

■ سمات الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المدمجة المتعددة.

■ تفاصيل التعثرات في سداد القروض واجبة السداد للفترة وما إذا كانت قد تمت معالجتها.

في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات يجب على المنشأة الإفصاح عن:

■ صافي المكاسب والخسائر من: (الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح

والخسارة أو الدخل الشامل الآخر)-الالتزامات المالية تم قياسها من خلال الربح

والخسارة- الأصول المالية والالتزامات التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.

■ إجمالي دخل ومصروف الفائدة للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو من خلال

الدخل الشامل الآخر.

■ دخل ومصروف الأتعاب الناشئة عن الأصول المالية والاحتفاظ بها.

■ تحليل المكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل والناشئة من إلغاء إثبات أصول

مالية تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.

الإفصاحات الأخرى:

■ تفصح المنشأة عن السياسات المحاسبية الهامة.

• تفصح المنشأة عن استراتيجيتها في إدارة المخاطر وتأثير أنشطة التحوط على التدفقات النقدية المستقبلية وقائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية.

• يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم أحكام وشروط أدوات التحوط وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية.

• يجب على المنشأة أن تفصح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها بمبلغها الدفترى.

• يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة في نهاية فترة التقرير (إفصاحات نوعية وكمية).

يجب على المنشأة أن تفصح عن إجمالي المبالغ الدفترية للأصول المالية والتعرض للمخاطر الائتمانية على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي.

• يجب على المنشأة الإفصاح عن مخاطر السيولة ومخاطر السوق.

• يجب على المنشأة الإفصاح عن تفاصيل الأصول المالية المحولة التي لم يتم الغاء إثباتها في مجملها والأصول المالية التي تم الغاء إثباتها في مجملها.

• في التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 يجب على المنشأة أن تفصح لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية كما هي في التطبيق الأولي عن: 1 - تصنيف القياس الأولي للقياس السابق والمبلغ الدفترى وفقا 2 - تصنيف القياس الجديد والمبلغ الدفترى 3 - مبلغ أي أصول أو التزامات مالية في قائمة المركز المالي كانت تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ولم تعد كذلك.

• في التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات نوعية لتمكين المستخدمين من فهم كيف قامت بتطبيق متطلبات التصنيف على الأصول المالية التي تغير تصنيفها وأسباب تصنيف أو إلغاء تصنيف أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

إفصاحات أخرى:

- يتطلب هذا المعيار الإفصاح بحسب فئة الأداة المالية، فيجب على المنشأة تجميع الأدوات المالية في فئات تك ون مناسبة لطبيعة المعلومات المفصح عنها.
- في حالة إثبات الأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة فيجب الإفصاح عن:
 - 1 الحد الأقصى لتعرض الأصل لمخاطر ائتمانية في نهاية الفترة
 - 2 المبلغ الذي تخفض به المشتقات المالية ذات صلة بالمخاطر الائتمانية
 - 3 مبلغ التغير في القيمة العادلة للأصل وللمشتقات الائتمانية خلال الفترة بسبب المخاطر الائتمانية.
- في حالة إثبات التزام بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وكانت المنشأة مطالبة بعرض آثار المخاطر الائتمانية من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الأرباح والخسائر فيجب الإفصاح عن:
 - 1 مبلغ التغير
 - 2 الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمبلغ الذي تطالب المنشأة بدفعه
 - 3 في حالة إلغاء الالتزام تم عرض الآثار من خلال الدخل الشامل فقط (الإفصاح عن المبلغ المثبت في الدخل الشامل).
- إذا أثبتت الاستثمارات في حقوق الملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يجب الإفصاح عن:

- 1 نوع الاستثمارات
 - 2 أسباب استخدام هذا البديل
 - 3 القيمة العادلة للاستثمارات في نهاية الفترة
 - 4 توزيعات الأرباح التي تم إثباتها خلال الفترة
 - 5 أي تحويلات للمكاسب والخسائر المجمعة ضمن حقوق الملكية خلال الفترة.
- يجب الإفصاح عن تفاصيل إلغاء إثباتات الاستثمارات في حقوق الملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

• في حالة عدم مقدرة المنشأة على تأييد القيمة العادلة عند الإثبات الأولي فيجب الإفصاح عن: سياستها المالية - الفرق المجمع الذي لم يتم اثباته بعد بين الربح والخسارة في بداية ونهاية الفترة - لماذا حكمت المنشأة أن سعر المعاملة لم يكن أفضل دليل للقيمة العادلة.

المخاطر الائتمانية:

• يجب أن تمكن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية.

إدارة المخاطر: يجب على المنشأة أن توضح ممارستها لإدارة المخاطر الائتمانية وكيف ترتبط بإثبات وقياس المخاطر الائتمانية المتوقعة.

• المعلومات الكمية والنوعية بشأن المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة: يجب توضيح التغييرات في مخصص الخسارة وأسباب تلك التغييرات يجب على المنشأة تقديم مطابقة لمخصص الخسارة من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي.

• يجب تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة وأثر تعديلات التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي لم ينتج عنها إلغاء إثبات وأثر مثل تلك التعديلات على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأثر الضمان الرهني

والتعزيزات الائتمانية الأخرى على المبالغ الناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

• يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من فهم العلاقة بين الأصول المالية المحولة التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها والالتزامات المرتبطة بها وتقويم طبيعة ارتباط المنشأة بتلك الأصول..